

المقدمة

يتناول هذا التقرير سيرورة تعيين أعضاء مجالس إدارة في الشركات الحكومية. تُشارك في هذه السيرورة عدة أطراف مركزية: وزير المالية، الوزير المسؤول عن شؤون الشركة، وسلطة الشركات الحكومية (في ما يلي - السلطة) ولجنة فحص التعيينات. إنّ الخطوات التي يتخذها كلّ من الوزراء وسلطة الشركات الحكومية متداخلة. يمنح القانون سلطة التعيين للوزراء، ولكن تُمنح لهم كأمناء للدولة، وبالتالي فإنّ الاعتبارات العليا للوزير في هذا السياق يجب أن تكون مصلحة الشركة وأدائها السليم من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

تُلاحظ، منذ سنوات، وجود مشكلة تعيين الموظفين في الوزارات الحكومية، السلطات المحلية والشركات الحكومية لأسباب سياسية أو شخصية، كما أنّه على مرّ السنين نشر مراقب الدولة تقارير خُصص فيها مكان وحيّز لهذه الظاهرة. في ما يتعلّق بالأضرار الناجمة عن التعيينات السياسية، ورَدَ: "تُفضّل في التعيينات السياسية الاعتبارات الحزبية على الاعتبارات الموضوعية، وبذلك يتمّ المسّ بجوهر الخدمة العامة، وبالتالي قد يلحق الضرر بجودتها المهنية. كما أنّ تعييناً سياسياً من هذا القبيل من شأنه أن يمسّ بمبدأ المساواة بين المرشّحين لشغل الوظيفة، الذي هو قيمة أساسية في مجتمعنا¹.

إنّ حظر التعيينات السياسية واضح في القانون وفي الأحكام القضائية. تعيين موظف في الخدمة العامة بناءً على اعتبارات غريبة، بما في ذلك مصالح الأحزاب السياسية، هو باطل، ويشكّل خيانة لثقة الجمهور الذي فوّض السلطة التي قامت بالتعيين. ورد بشأن الغرض من التعيينات السياسية أنّ السبب الرئيسيّ فيها هو "في كثير من

1 مراقب الدولة، **التقرير السنوي 152** (2001)، في الفصل "قبول الموظفين والتعيينات السياسية في السلطات المحلية، ص 313.

החالات... توزيع المناصب العامة كمنفعة من أجل تعزيز المكانة الشخصية للوزير داخل حزبه أو بين جمهور معين، وفي مثل هذه الحالات يكون هناك أساس متين لاستغلال منصب عام للأغراض الشخصية².

في عام 2013، اختارت السلطة لأول مرة مجموعة مختارة من المرشّحين، لتكون عبارة عن المجمع الذي سينتخب الوزراء من خلاله أعضاء مجالس إدارة الشركات الحكومية. ومنذ ذلك الحين، اختارت السلطة مجموعتين أخريين، آخرهما كانت عام 2017. يُعدّ إنشاء هذا المجمع خطوة إيجابية وصحيحة في طريق اعتماد نظام التعيين المناسب. ومع ذلك وقع خلال عملية إنشاء هذا المجمع عدد غير قليل من النواقص، وعلى السلطة العمل على إصلاحها على الفور، بهدف جعل هذه النخبة من المرشّحين أداة فعّالة في عملية اختيار أعضاء مجالس إدارة الشركات الحكومية.

يشير التقرير إلى وجود النواقص بين الهيئات المشاركة في هذه السيرورة: السلطة والوزراء ومساعدوهم. فعلى سبيل المثال، لم يكن للعديد من الشركات الحكومية رئيس، لم يُحدّد نصاب المديرين اللازم لعقد اجتماع وكان متوسط عدد وظائف أعضاء مجالس الإدارة التي تمّ شغلها حوالي 50%. بالإضافة إلى ذلك، رُصدت حالات استمرت فيها إجراءات التعيين شهورًا عديدة. كما تبين أنّ اختيار المرشّحين من بين مجموعة منتخبة غير راسخ في التشريعات، وأنّ السلطة تأخّرت لمدة ثلاث سنوات في إقرار مقترح لتعديل القانون، بالإضافة إلى ذلك، لم يُعثر على مستندات توثّق بشكل كامل جلسات لجنة فحص التعيينات، خلّاقًا لقواعد الإدارة السليمة.

الوزراء الذين فضّلوا اختيار أصدقاء لهم ليسوا من بين مجموعة المرشّحين المختارة ليكونوا أعضاء في مجالس الإدارة، فعلوا ذلك من خلال إجراء لا يتفق مع تعليمات المستشار القضائي للحكومة، وبشكل غير منظم، غير منهجيّ وغير شفاف. كما تبين أيضًا أنّ الوزراء ومساعدوهم لا يحرصون على التحقق من التفاصيل التي يسجلها المرشّحون في الاستمارة الخاصة بالتعيين.

يصف التقرير المشاركة، على نطاق واسع، من قبل السلطة في سيرورة التعيين: في مراحل صياغة معايير القبول لنخبة المرشّحين، مراحل التصنيف الأولية، المقابلات التي أجريت مع المرشّحين، وفي معالجة طلبات الاستئناف المقدّمة من المرشّحين؛

2 י' זמיר, "אתיקה בפוליטיקה", משפטים י"ז (2), תשמ"ח, עמ' 250.

بالإضافة إلى ذلك، ممثّل السلطة هو عضو في لجنة فحص التعيينات. إن المشاركة الواسعة للسلطة في تعيين المديرين وقدرتها على التأثير في هذه المسألة، تزيد من التوتّر بينها وبين الوزراء المسؤولين عن الشركات الحكوميّة، وتقلّل من استخدام الوزراء لنخبة المرشّحين لشغل مناصب أعضاء مجالس إدارة.

شهدنا مؤخرًا مبادرات مختلفة توتّر أيضًا في سيرورة تعيين أعضاء في مجالس إدارة الشركات الحكوميّة. من شأن العمل المشترك بين الوزراء والسلطة أن يُفضي إلى نتائج إيجابيّة تخدم مصلحة الشركات الحكوميّة، الدولة ومواطنيها. على الوزراء والسلطة تحسين آليّة اختيار نخبة المرشّحين ليصبحوا أعضاء في مجالس الإدارة، وإتاحة اختيار يتّسم بالمساواة، الشفافيّة والتنافسيّة، من دون الرّجّ باعتبارات خارجيّة، بما في ذلك مصالح الأحزاب السياسيّة. من شأن تجنيد مرشّحين ذوي جودة من الفئات السكانيّة، من خلال ترسيخ سيرورة تتّسم بالمساواة والشفافيّة، أن يزيد من ثقة الجمهور بالوزراء والسلطة خاصّة، والقطاع العامّ عامّة.



يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، كانون الأوّل 2017